

كوا ليسا

توقعت مصادر أمنية انسحاب قرابة خمسة أعضاء من الوفد المفاوض باسم مؤتمر الرياض للمعارضة السورية بعد حسم موضوع التفاوض السياسي بحصره بتشكيل حكومة في ظل رئاسة الرئيس بشار الأسد، ورأت أنّ الانسحابات ستنتصر بعد محدود من جماعة تركيا والسويدية، وستواصل البنية الرئيسية التفاوض بسبب مصلحي، وهو القبول بما يتيسر من المكاسب ولأنّ الأميركي هو في النهاية صاحب القرار، ولو لم يكن صاحب المال والمضافة.

«الإخوان»... والإرهاب

الإلكتروني ضدّ مصر

بشير العدل*

لم يكن يوم الاثنين الذي وافق 25 كانون الثاني الحالي، سوى يوم عادي من الأيام التي يعيشها أبناء بلادي مصر، فلم تستطع قوى الشر التي تمثلها جماعة «الإخوان» وأنصارها من معدومي الوطنية والأخلاق، أن تنال من استقرار بلادي أو من أمن شعبها، ولم تنجح دعوات إشاعة الفوضى التي أطلقتها الجماعة المسلحة، ومن يعاونها من قوى الإرهاب الداخلي والخارجي، في ذكري أحداث يناير، ولم تزد الحالة المصرية سوى مزيد من الارتباط بين الشعب وقيادته السياسية، التي تريد بمعاونة جيشها وشرطتها الباسلين، أن تصل ببلادها إلى بز الأمان والاستقرار. ورغم فشل جماعة الإرهاب والتضليل في الحشد الجماهيري كما أذعت، وأدعى أنصارها من أتباع الشيطان، ظلت على غيبتها في ممارسة الكذب والتضليل، وقامت بإصدار بيانات مزعومة، بأنها حشدت لمئات الفعليات في ذكري أحداث يناير من عام 2011، وروجت عن طريق كتابائها الإلكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي أكاذيب بأنها نجحت في تنفيذ ما وعدت به من العودة إلى الشوارع والميادين ضدّ نظام الحكم، وساعدتها في ذلك آلات الدعاية الإعلامية من ناحية، ورموز الجماعة الهاربة إلى الخارج من ناحية أخرى، والتي مارست التحريض على الفتنة. يأتي ذلك ضمن مخطط للجماعة وهو الاستمرار في تشويه الصورة المصرية عبر الشبكة العنكبوتية، بهدف زعزعة الاستقرار وإشاعة الفوضى، وإحداث الانقسام فيها، وهو مخطط لن يتوقف، على الأقل في المدى القصير، رغم كل ما قيل ويُقال عن إمكانية تعايش المصريين مع الجماعة واحتفاظها بأفكارها لنفسها، شريطة عدم القيام بأي أعمال لهدم الدولة.

فبعد أن فشلت الجماعة وأنصارها في حرب الإرهاب التي نشنتها، وما زالت، ضدّ الدولة في أعقاب الإطاحة بالمزعول محمد مرسي، ونجاح أجهزة الدولة العسكرية والأمنية في تطويقها ومواجهتها ومحاصرة بؤرها الإجرامية والقضاء عليها بشكل كبير، والتي كانت تهدف إلى هدم بناء الدولة في صورة مختلفة، منها السياسية التي تجسدت في تظاهرات غير سلمية، أو اقتصادية وقد تجسدت في بعض الأنشطة الخفية، التي تمول العمليات الإرهابية وأنشطة الجماعة عموماً، فبعد ذلك لجأت الجماعة إلى نوع آخر من الحرب وهي الحرب الإلكترونية الإعلامية، بهدف الاستمرار في تشويه الدولة، وإفشال مخططات التنمية التي بدأت تخطوها مؤخراً.

والجماعة في حربها الجديدة، اعتمدت على محاور ثلاثة... الأولى يتمثل في كثرة الصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي، التي تروّج لآفكار الجماعة، وتدعو من خلالها أعضاءها وأنصارها إلى بث الفوضى في الدولة تحت مسمى التظاهرات السلمية، واستعادة ما تقول عنه «ثورة». والثاني يتمثل في محاولة اختراق مواقع وزارات وجهات مهمة في الدولة، أو إنشاء صفحات مزورة باسمها. والمحور الثالث، وهو الأخطر في تصوّرنا، ويتمثل في المواقع الإلكترونية التي يتم بثها إلكترونياً تحت مسمى مواقع وصحف إخبارية، وهي في الحقيقة مواقع تتعمد تزيف الحقائق، ونشر أخبار كاذبة، إما عن شخصيات، أو جهات وأجهزة في الدولة بهدف تشويه الآراء والأعمال أمام الرأي العام، بدعوى حق ممارسة المعارضة.

والجماعة في سعيها لنجاح تلك الخطة، خصصت أموالاً طائلة للإمريين تلك السرب، عن طريق الدخّل أو الخارج المصري، هذا بخلاف وسائل الإعلام المرئية التي يتم بثها من خارج مصر لخدمة أهداف الجماعة في هدم دعائم الدولة المصرية، وهو ما تفسره المواقع الإخبارية، وما أكثرها، التي تناهض سياسة الحكم الحالية وتتعمد تشويه القيادة السياسية وخطط الحكومة، وتتعمد الترويج لفشلها، وهي المواقع التي يظهر عليها أيضاً بذخ الإنفاق المالي بشكل واضح، سواء كان ذلك من الناحية الإدارية أو التقنية، وكلها مواقع لا تنتمي لصفوف رسمية، أي أنها بلا تراخيص ولا تخضع لأي رقابة من أي جهة، ما يسهّل عليها بث سمومها في المجتمع.

وتعدّ الحرب الإلكترونية إحدى الوسائل الجديدة التي لجأت إليها الجماعة، بعد فشلها في بث سمومها عبر قنواتها الرسمية في المجتمع، الذي حول تلك الجماعة ودعاة أفكارها إلى جماعات منزعلة، بل ومنبوذة غير مرغوب فيها لدى الشعب، ما جعلها تلجأ إلى هذا النوع من الحرب، اعتقاداً منها أنها سوف تنجح في التأثير على الرأي العام، مستغفلة بعض الأزمات التي تعرّض لها الدولة، خاصة التي تواجه صعوبات في بداية تطبيقها، سواء من حيث فهم المواطن لها ولآثارها الاقتصادية، أو من ناحية قدرة أجهزة الدولة على تطبيقها بشكل عملي، وما يتطلبه ذلك من وقت لإحداث التغيير المطلوب للتطبيق السليم، وهو الأمر الذي جعل الجماعة تلجأ إلى كثير من الأزمات لاستثمارها في ترويج أكاذيب، مثل إلغاء الدعم والسلع التموينية، وزيادة الأسعار وخلافه من الأمور التي تؤثر في المواطن البسيط، بهدف التأثير عليه وزرع كراهية الحكومة بل الدولة عموماً في نفسه.

وعلى ذلك فإنّ آثار تلك الحرب الإلكترونية من الممكن أن تمتد إلى كثير من المواطنين، خاصة في ظل غياب الرؤية الإعلامية السليمة لدى كثير من الوسائل، وافتقارها للقدرة على توعية المواطنين بحقيقة الأمور، وتحويل أغلبها إلى موادها الإعلامية خاصة المرئية منها، إلى برامج حوارية، المذيعين ومقدمي البرامج تحولوا إلى نشطاء سياسيين من خلال مؤثرهم الإعلامي، وهو الأمر الذي يتطلب على الأقل عندي. أن تكون هناك إجراءات حكومية لمواجهة تلك الحرب، وذلك بالمعاينة المستمرة لتلك المواقع التي تخدم الجماعة المسلحة، سواء التي تتمثل في شكل مواقع، أو صفحات، أو اختراقات لبعض المواقع الرسمية لأجهزة الدولة، أو تزيفها، ومواجهتها قبل أن يستفحل خطرهما، بجانب ضرورة قيام أجهزة الإعلام الموثقة بالدولة، بالدفاع عن بقائها وإعادة بنائها، والحذ على كل ما من شأنه العمل على إزهارها، بما يتطلبه ذلك كله من انتهاز منظمة إعلامية جديدة تتناسب مع خطورة المرحلة التي تمرّ بها مصر.

* كاتب وصحافي مصري
مقرر لجنة الدفاع عن استقلال الصحافة
elad1254@yahoo.com

هل السعودية مرشحة لتلقي المزيد من الهزائم؟

هشام الهبيشان*

يجمع ويدرك معظم الفرقاء السياسيين اليمنيين، باستثناء جماعة «الإصلاح» الأخوانية وأنصار الرئيس عبدربه منصور هادي والمتحالفين مع السعودية، على طبيعة ومسار الحرب العدوانية التي فرضتها السعودية وحلفاؤها على الدولة اليمنية والتي تستهدف اليمن كل اليمن، فمعظم صنّاع القرار اليمنيين، على اختلاف توجهاتهم، يعون اليوم أكثر من أي وقت مضى، أنّ اليمن أصبح ساحة مفتوحة لكل الاجتماعات التي قد تشمل، بالإضافة إلى الحرب الخارجية، حرباً داخلية مدعومة من دول من قوى خارجية، وتمثل هذه الحرب بسلسلة اغتيالات وتجزيرات وانتشار للجماعات الإرهابية، وخصوصاً أنّ المناخ العام في الداخل اليمني والمرتبط بالأحداث الإقليمية والدولية، بدأ يشير بوضوح إلى أنّ اليمن أصبح عبارة عن بلد يقع عام للرد في مسار هذه الحرب العدوانية. لتفجر الإقليم بكامله.

ولكن هنا، وبالتحديد وعند الحديث عن الداخل اليمني، يجب التنويه على ملاحظة مهمة وخصوصاً بعد مرور ما يزيد على عشرة أشهر من دول من القوى العدوانية المفروضة على الدولة اليمنية، فهنا يمكننا القول إنّ اليمنيين نجحوا في استيعاب واستقرار طبيعة الحرب السعودية، وهم بالفعل أثبتوا أنهم قادرون على الرد وما زالوا يعملون للوئيم على بناء وتجهيز إطار عام للرد في مسار هذه الحرب العدوانية. اليوم وعلى أرض الواقع ما زال السعوديون يستميتون في معركتهم العدوانية على اليمن، مرتكزين على قاعدة حلفهم «الخليجي»، فهم اليوم ما زالوا يفتحون وبشكل واسع معارك كبرى في الداخل اليمني، وعلى جهات ومحاور مختلفة، مع

كيري: اتفقنا والصين على التعاون لتبني قرار دولي قوي ضد كوريا الشمالية

واشنطن تخطط لنشر طائرات ضاربة من دون طيار في كوريا الجنوبية

أعلن وزير الخارجية الأميركي جون كيري أن واشنطن وبكين اتفقتا على توسيع الجهود في الأمم المتحدة من أجل تبني قرار قوي ضد كوريا الشمالية. وقال كيري في مؤتمر صحفي في بكين أمس، إنه يجب التوصل إلى اتفاق بشأن صياغة نص القرار المذكور في إطار محادثات لاحقة، مضيفاً أنّ البرنامج النووي لكوريا الشمالية خطر على كل بلد في العالم، مؤكداً أنّ «الولايات المتحدة تستعمل كل ما يلزم من أجل الدفاع عن شعوب بلادنا وكذلك أصدقائنا وحلفائنا».

كما أشار الوزير الأميركي إلى أنّ بيونغ يانغ يمكن أن تعمل على تخفيف العقوبات والحصول على مساعدات إنسانية دولية في حال تخليها عن برنامجها النووي. من جانبه، أكد وزير الخارجية الصيني وانغ يي أنّ مجلس الأمن الدولي يجب أن يبتني قراراً جديداً رداً على التجربة النووية الجديدة في كوريا الشمالية، وقال إنّ كوريا الشمالية: «أجرت تجربة نووية خلافاً لقرار مجلس الأمن، ونحن بالطبع אנذا ذلك. وندعو إلى أن يبتني مجلس الأمن الدولي قراراً جديداً رداً على خطوات كوريا الشمالية. ولكننا نرى أنّ القرار الجديد يجب أن يؤدي إلى تصعيد الوضع في شبه الجزيرة الكورية».

وكان وزير الخارجية الأميركي قد أكد في وقت سابق أسس عاء أنه يتعين على أميركا والصين إيجاد حل للقضية النووية بكوريا الشمالية وللوضع في بحر الصين الجنوبي، وقال: «نشاورنا عدداً من القضايا المهمة»، مشيراً إلى أنّ البرنامج النووي لكوريا الشمالية يمثل «تحدياً كبيراً للامن الدولي»، مضيفاً: «القضية الثانية بالطبع هي بواعث القلق والاضطراب في بحر الصين الجنوبي».

من جهة، قال مكتب شؤون تايوان في البر الرئيسي الصيني أنّ لدى الصين وتايوان واجباً مشتركاً للحفاظ على السيادة في بحر الصين الجنوبي، بعد أن قالت تايبيه إنّ زعيم تايوان ما ينحّ جيو يعترض زيارة جزيرة يتو آبا في المياه المتنازع عليها.

وقال المتحدث باسم المكتب ما شياو قوانغ للصحافيين إن سيادة الصين على الجزر في بحر الصين الجنوبي لا تقبل الجدل. رداً على سؤال بشأن زيارة ما ينحّ جيو للجزيرة المعروفة في تايوان باسم تايينغ. في غضون ذلك، أفادت تقارير إعلامية بأن طائرات أميركية من دون طيار من طراز «غراي إيجل» قادرة على إزالة ضربات صاروخية تنتشر في كوريا الجنوبية في حال اندلاع حرب هناك. ونقلت وكالة «يونايتد» الكورية الجنوبية أمس عن مصدر لها، قوله: «في حالة الحرب فإنّ فرقة المشاة الثانية للقوات الأميركية في كوريا الجنوبية تنتشر طائرات غراي إيجل». وبحسب الوكالة، فإنّ الولايات المتحدة أجرت في آب الماضي في قاعدتها «كوسان» اختبارات للطائرة من هذا النوع.

ونقلت وكالة «يونايتد» الكورية الجنوبية أمس عن مصدر لها، قوله: «في حالة الحرب فإنّ فرقة المشاة الثانية للقوات الأميركية في كوريا الجنوبية تنتشر طائرات غراي إيجل».

وبحسب الوكالة، فإنّ الولايات المتحدة أجرت في آب الماضي في قاعدتها «كوسان» اختبارات للطائرة من هذا النوع. من جهتها أفادت صحيفة «تشوسون إيليو» بأنه من

وكان وزير الخارجية الأميركي قد أكد في وقت سابق أسس عاء أنه يتعين على أميركا والصين إيجاد حل للقضية النووية بكوريا الشمالية وللوضع في بحر الصين الجنوبي، وقال: «نشاورنا عدداً من القضايا المهمة»، مشيراً إلى أنّ البرنامج النووي لكوريا الشمالية يمثل «تحدياً كبيراً للامن الدولي»، مضيفاً: «القضية الثانية بالطبع هي بواعث القلق والاضطراب في بحر الصين الجنوبي».

من جهة، قال مكتب شؤون تايوان في البر الرئيسي الصيني أنّ لدى الصين وتايوان واجباً مشتركاً للحفاظ على السيادة في بحر الصين الجنوبي، بعد أن قالت تايبيه إنّ زعيم تايوان ما ينحّ جيو يعترض زيارة جزيرة يتو آبا في المياه المتنازع عليها.

وقال المتحدث باسم المكتب ما شياو قوانغ للصحافيين إن سيادة الصين على الجزر في بحر الصين الجنوبي لا تقبل الجدل. رداً على سؤال بشأن زيارة ما ينحّ جيو للجزيرة المعروفة في تايوان باسم تايينغ. في غضون ذلك، أفادت تقارير إعلامية بأن طائرات أميركية من دون طيار من طراز «غراي إيجل» قادرة على إزالة ضربات صاروخية تنتشر في كوريا الجنوبية في حال اندلاع حرب هناك.

ونقلت وكالة «يونايتد» الكورية الجنوبية أمس عن مصدر لها، قوله: «في حالة الحرب فإنّ فرقة المشاة الثانية للقوات الأميركية في كوريا الجنوبية تنتشر طائرات غراي إيجل».

وبحسب الوكالة، فإنّ الولايات المتحدة أجرت في آب الماضي في قاعدتها «كوسان» اختبارات للطائرة من هذا النوع.

من جهتها أفادت صحيفة «تشوسون إيليو» بأنه من

اليمن، وذلك لأنّ للمعركة أبعاداً مستقبلية ومحلية، ولا يمكن لأحد أن يتنبأ مرحلياً بنتائجها المستقبلية، فمسارها يخضع لتطورات الميدان المتوقعة مستقبلاً، وستكون لنتائج الميدان مستقبلاً الكلمة الفصل، وفق نتائج المنتظرة، في أيّ حديث مقبل عن تسويات للحرب السعودية على الدولة اليمنية ومعظم الملفات الإقليمية العالقة وتغيير كامل ومطلق في شروط التفاوض، فالمرحلة المقبلة من المؤكد أنها ستتمثل الكثير من التكهّنات والتساؤلات حول مستقبل ونتائج كل ما يجري في الإقليم بمجموعه.

ختاماً، إنّ مسار الحرب العدوانية السعودية على الدولة اليمنية بعد مرور عشرة أشهر، يقودنا إلى طرح سؤال رئيسي يشقّ من نمطية وترانبيه مسار حروب الدولة السعودية في الإقليم ككل، وهي: ما الفائدة التي ستعود على السعودية ونظامها من تداعيات هذه الحرب الشقواء التي تشنّ اليوم على اليمن أو غيره؟ فالنظام السعودي منغمس اليوم في مجموعة أزمات افتعلها في الإقليم، بدءاً من الحرب على الدولة السورية، وليس انتهاء بانغماسه المباشر في حرب اقتصادية - سياسية على روسيا وإيران، اليوم النظام السعودي يستطيع تقديم مئات المبررات والحجج الواهية لأسباب ومبررات حربية في المنطقة على تعدّد أشكالها، ولكن الواضح اليوم أنّ كل الرهانات السعودية على كسب معركة واحدة من هذه المعارك والأزمات المفجعة باءت بالفشل، فالسعوديون يدركون حقيقة هزيمتهم في ميايين عدة مؤخراً، وخصوصاً في الميدان السوري، والواضح أنهم يسرون بمسار واضح وهو تلقي المزيد من الهزائم والانكاسات سياسياً وعسكرياً، والآخر اقتصادياً ومجتمعياً.

* كاتب ونشطاء سياسي - الأردن
hesham.habeshan@yhoo.com

المخطط نشر هذه الطائرات من دون طيار قبل نهاية العام الحالي. يذكر أنّ الطائرة المسيرة «غراي إيجل» قادرة على القيام بتحليقات استطلاعية لمدة تصل إلى 30 ساعة، وكذلك على توجيه ضربات صاروخية لدبابات العدو من بعد 8 كيلومترات.

وقد بدأت الولايات المتحدة بنقل أسلحة استراتيجية جديدة إلى كوريا الجنوبية، بعد إجراء كوريا الشمالية اختباراً رابعاً للأسلحة النووية في 6 كانون الثاني، حيث قامت بتجربة تفجير قنبلة هيدروجينية، حسب زعمها. وقد نقلت واشنطن على إثر ذلك إلى جنوب شبه الجزيرة الكورية قاذقة «بي-52» القادرة على توجيه ضربات نووية. كما ومن المتوقع أن ترسل حاوية الطائرات الذرية «رونالد ريغان» من ميه اليابان إلى كوريا الجنوبية.

وفي السياق، قالت كوريا الجنوبية أمس إنها تشتهب في كوريا الشمالية حاولت شنّ هجمات إلكترونية على أهداف في الجنوب عقب إجراء الشمال لاختبار نووي هذا الشهر في تحد للعقوبات الأمم المتحدة.

وقال جويينغ جون هي المتحدث باسم وزارة الوحدة في كوريا الجنوبية في إفادة صحافية رداً على سؤال عن تقارير تشير إلى احتمال محاولة الشمال شنّ هجمات إلكترونية «عند هذه المرحلة تشتهب في أنه من فعل كوريا الشمالية»، مضيفاً أنّ السلطات تحقق في الأمر لكنه لم يقدم مزيداً من التفاصيل. ورفضت كوريا الجنوبية من مستوى التآهب الإلكتروني منذ اختيار السادس من كانون الثاني الذي قالت بيونغ يانغ أنّه اختبار ناجح لقنبلة هيدروجينية على الرغم من أنّ مسؤولين أميركيين وخبراء شككوا في توصل كوريا الشمالية إلى مثل هذا التقدم التكنولوجي.

هاموند: لندن ستبدأ إجراءات الخروج من الاتحاد الأوروبي في أقرب وقت

أعلن وزير خارجية بريطانيا فيليب هاموند، أنّ المملكة المتحدة، ستبدأ إجراءات الخروج من الاتحاد الأوروبي، بأقرب وقت ممكن في حال صوت البريطانيون لصالح ذلك، على الرغم من أنّ إجراءات الاستفتاء ليست ملزمة من الناحية القانونية.

وقال هاموند، متحدّفاً في مجلس اللوردات، إنه «على الرغم من أنّ الاستفتاء غير ملزم من الناحية القانونية، لكنه سيكون ملزم تنفيذ من الناحية السياسية، وفي حال صوت البريطانيون على الخروج، ستعمل على تفعيل المادة 50 من معاهدة روما، والبدء بعملية التفاوض بشأن إجراءات الخروج، على الرغم من أنّ عملية الخروج غير معروفة بالنسبة لنا، لأنه لم يسبق أن فعل ذلك أي بلد من قبل».

وتجري بريطانيا استفتاءً حول استمرار عضويتها في الاتحاد الأوروبي في نهاية عام 2017، حيث تشكل مسألة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، تحدياً يهدد وحدة أوروبا على غرار أزمة الهجرة، وهما الملفان اللذان هيمنتا على أعمال القمة الأوروبية الأخيرة التي جرت مؤخراً في بروكسيل.

ويطالب كامبرون، بإجراءات لإبطاء الهجرة القادمة من بقية دول الاتحاد الأوروبي وخصوصاً من أوروبا الشرقية، وأيضاً حرمان المواطنين الأوروبيين من مساعدات الرعاية الاجتماعية خلال السنوات الأربع الأولى من إقامتهم على الأراضي البريطانية. لكن غالبية قادة أوروبا أعربوا عن رفضهم القاطع لهذا الطلب، الذي يعتبرونه تمييزياً.



ويحاول الاتحاد الأوروبي اتخاذ إجراءات تهدف لكبح تدفق اللاجئين إليه، ومن بين هذه الإجراءات تقديم مساعدات مالية للدول المستضيفة للاجئين مقابل عدم سماحهم بعبور حدود هذه الدول باتجاه عمق أوروبا. وعلى سبيل المثال، خصص الاتحاد الأوروبي أخيراً ثلاثة مليارات يورو لتركيما مقابل استئناف المفاوضات عن انضمامها إلى الاتحاد.

الحالي». كما نقلت وسائل إعلام أوروبية أنّ 6 مئة 6 أسابيع لتقليص تدفق اللاجئين عبر حدودها وهددت في حال عدم تنفيذ ذلك بفصل اليونان عن منطقة شينغن لستنت. ومن جانبه، اعتبر وزير الهجرة اليوناني يانيس موزاليس أنّ فصل بلاده عن شينغن لن يوقف أمواج اللاجئين الذين يسعون للوصول إلى بلدان شمال أوروبا.

الاتحاد الأوروبي لليونان: استضافة اللاجئين مقابل شطب الديون

الدنمارك تقر قانوناً يسمح بمصادرة أملاك اللاجئين

الحظ بالوصول إلى الدنمارك بما تبقى لهم من مقتنيات قليلة لم يخسروا ما فيه الكفاية». في غضون ذلك، سربت وسائل إعلام يونانية معلومات عن اقتراح قدمه الاتحاد الأوروبي لليونان بنشاط جزء ملموس من ديونها مقابل استضافة اللاجئين.

وأعلن وزير الهجرة اليوناني يانيس موزاليس موافقة بلاده على اقتراح أوروبي آخر بإنشاء مراكز جديدة لإيواء اللاجئين لتسرع لـ400 ألف لاجئ في أثينا حتى أواخر شباط المقبل.

وأوضح يانيس موزاليس في مقابلة مع قناة «سكاي» اليونانية أنّ اليونان تلقت الاقتراح من وزير الداخلية البلجيكي في اجتماع لوزراء الداخلية للاتحاد الأوروبي عقد الاثنين 25 كانون الثاني في العاصمة الهولندية أمستردام، مضيفاً أنّ «المضي سيكون جائزاً لاستقبال اللاجئين بحلول آذار من العام

الدنماركي المناهض للهجرة وتنامي المخاوف حيال تزايد أعداد اللاجئين. ولا تعتبر الدنمارك الدولة الإسكندنافية الوحيدة، التي تحاول إغلاق أبوابها دون اللاجئين، حيث فرضت السويد التي استقبلت أكثر من 160 ألف لاجئ في العام الماضي ضوابط جديدة على حدودها مع الدنمارك مع بداية العام.

وبدأت سويسرا بدورها بمصادرة مقتنيات طالبي اللجوء التي تفوق قيمتها ألف فرنك سويسري (985 دولاراً) في حين تغفل ولاية باذن - فورتمبرج الألمانية أنذارته بالمقتنيات، التي تفوق 350 يورو (380 دولاراً) فضلاً عن عدد من الولايات الأخرى في جنوب البلاد.

وقالت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا: «إنّ معظم اللاجئين خسروا كل شيء ومع ذلك فإن هذا التشريع يقول إنّ اللفة من حالهم

أقرب البرلمان الدنماركي مجموعة من القوانين التي تفرض إجراءات تهدف لتضيء اللاجئين عن طلب اللجوء في البلاد تشمل مصادرة مقتنياتهم الثمينة واستخدام قيمتها للإفلاق على إقامتهم. وتعتبر الإجراءات التي أقرت وتشمل على إطالة الفترة التي يحق بعدها لطلب اللجوء لم شمل أسرته من عام إلى ثلاثة أعوام، أحدث مؤشر على تراجع ترتيب الإسكندنافيين باللاجئين على استمرار قرار أعداد كبيرة من اللاجئين من الحرب في أفريقيا والشرق الأوسط بحثاً عن حياة أفضل في أوروبا.

ووافق البرلمان الدنماركي على الإجراءات بإغلبية ساحقة في تصويت أجراه الحزب الديمقراطي الاجتماعي في يسار الوسط لصالح القوانين المطروحة وسط تحول الطبقة السياسية في الدنمارك إلى اليمين جراء الشعبية الواسعة التي اكتسبها حزب الشعب

الدنماركي المناهض للهجرة وتنامي المخاوف حيال تزايد أعداد اللاجئين. ولا تعتبر الدنمارك الدولة الإسكندنافية الوحيدة، التي تحاول إغلاق أبوابها دون اللاجئين، حيث فرضت السويد التي استقبلت أكثر من 160 ألف لاجئ في العام الماضي ضوابط جديدة على حدودها مع الدنمارك مع بداية العام.

وبدأت سويسرا بدورها بمصادرة مقتنيات طالبي اللجوء التي تفوق قيمتها ألف فرنك سويسري (985 دولاراً) في حين تغفل ولاية باذن - فورتمبرج الألمانية أنذارته بالمقتنيات، التي تفوق 350 يورو (380 دولاراً) فضلاً عن عدد من الولايات الأخرى في جنوب البلاد.

وقالت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا: «إنّ معظم اللاجئين خسروا كل شيء ومع ذلك فإن هذا التشريع يقول إنّ اللفة من حالهم